الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام
ان قام مسندا الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه
هنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث
التقوي لا يدل الا على الاعتبار الثاني وعلى اسناد الخبر الذي هو الجملة
الى المبتدا لانه الذي يسند اليه المبتدا لكونه مبتدأ وهو المراد
بقوله صرف المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني تاما
هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وتحقق
الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون
بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصفة له متاخرة
عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا الضمير صدقه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه اذا كان
الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا
مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه
ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه
وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه
المتناقض ولا اقتضى الاسناد الثلاثة على الوجه المستبعد
والمستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان
المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع
في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه
في المرتبة الاولى يعني على فاعله سواء وجد هناك اسناد آخر كما

في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدا وقام ابوه
خبره مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور
يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند
اليه في المرتبة الاولى واحترز بقوله في المرتبة الاولى عن
نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا
فانه في المرتبة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم
الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام
ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم عليه كما في نحو زيد عرف مع حصول
التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في المرتبة فانه لا بد
من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا
معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا
ما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد لما مر
تنبيه كثيرا ما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله
يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما
من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
وغيرها كما سبق والفرق اذا اتفق اعتبار ذكر فيهما اي في
البابين لا يخفى عليك اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات
بها والمضاف اليه وانما قال في كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بباب المسند اليه والمسند وكون المفرد
فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند ابدا فلا يصح ان يكون
غير المسند فهذا لم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه

Copyright © King Saud University